



### عقد مقاولة

\*\*\*\*\*

الموضوع : تنفيذ أعمال تطوير الطرق الداخلية لمحافظة السويس ( شارع البلدية ، شارع المحكمة ، شارع التحريرات العسكرية ، شارع البحرية ، شارع المعهد الأزهري ) محافظة السويس بالأمر المباشر .

رقم العقد: ٢٠٢١ / ١١٩٧ . ٢٠٢٢ / ٢٠٢١

أنه في يوم الخميس الموافق : ٩ / ٦ / ٢٠٢٢

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و "مؤسسة المصطفى للمقاولات" محمد سيد مصطفى حامد .

ويمثلها السيد / محمد سيد مصطفى حامد

- بصفته / مدير الشركة .

بطاقة رقم قومي / ٢٨٨١١٢٤٠٤٠٠٢٧١

بطاقة ضريبية / ٣٣٧-٩٧٤-٧٥٩

مأمورية ضرائب / السويس

سجل تجاري رقم (٥٣٧٣١) مكتب سجل تجاري السويس المتميز

ومقرها / قرية عامر الجنابين بجوار شرطة الجنابين - ملك الجمعية التعاونية الزراعية

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)



**المقدمة**

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والجسور ومحافظة السويس بشأن رفع كفاءة عدد من الطرق المحلية بنطاق ومحافظة السويس وبناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشنون مكتب الوزير والمتصدون موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة للمحافظة إلى الشركات بالأمر المباشر ومنها الموقعة على إسناد تنفيذ أعمال تطوير الطرق الداخلية لمحافظة السويس (شارع البلدية ، شارع المحكمة ، شارع التحريرات العسكرية ، شارع البحري ، شارع المعهد الأزهري ) بتكلفة تقديرية ٦٤٣٢٣٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون واربعمائة إثنان وثلاثون ألف وثلاثمائة جنيه لا غير) إلى مؤسسة المصطفى للمقاولات "محمد سيد مصطفى حامد" على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمه الموحدة للطرق.

حيث قام الطرف الأول بمقاييسه الطرف الثاني على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك بمبلغ وقدره ١٦٤٢٥٩٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون واربعمائة خمسة وعشرون ألف وتسعمائة وخمسون جنيه لا غير) وتمت موافقة الشركة على خصم نسبة ١% من الإجمالي بعد المفاوضة بمبلغ ١٦٤٢٥٩٥٠٠ جنيه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ وقدره ١٦٢٦١,٦٩٠٠٥ مليون جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون ومائتان واحد وستون ألف وستمائة وتسعون جنيه وخمسون قرشاً لا غير) شاملة الضريبة شاملة الضريبة ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

### الند الأول

يعتبر التمهيد السابق ومحضر المفاوضة وگراسه الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكالبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعمامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما ومكلا له .

### الند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "تنفيذ أعمال تطوير الطرق الداخلية لمحافظة السويس (شارع البلدية ، شارع المحكمة ، شارع التحريرات العسكرية ، شارع البحري ، شارع المعهد الأزهري ) محافظة السويس بالأمر المباشر". طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية بمبلغ ١٦٢٦١,٦٩٠٠٥ مليون جنيه (فقط وقدره ستة عشر مليون ومائتان واحد وستون ألف وستمائة وتسعون جنيه وخمسون قرشاً لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة

### الند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "مؤسسة المصطفى للمقاولات" "محمد سيد مصطفى حامد" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من المواتع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة القامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

### الند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب صمان نهائي رقم LGO930922701 بمبلغ ٨٢١,٦١٥ جنيهها (فقط وقدره ثمانمائة واحد وعشرون ألف وستمائة وخمسة عشر جنيهها لا غير) صادر من البنك المصري لتنمية الصادرات صادر بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٤ وساري حتى ٢٠٢٣/٥/٢٣ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لحنة الاستلام من السلطة المختصة.

ويتم احتصار ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد وبرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية بنتهي سرتانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

### مؤسسة المصطفى للمقاولات

محمد سيد مصطفى  
س.ت: ٥٣٧٣١٦ - ب.ج.ن: ٧٥٦:٩٧٤:٢٢٧  
م.ض: ٤١٠/٣/٠٢ - ٤١٥/٠٥/٢٢٢



البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

العدد السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائى من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تدرها الجهات العامة .

العدد التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأي عاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزامية لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

العدد السادس

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والثانية، سينتم العمل بمقتضاهما.

مُؤسسة المطبوعات المقاولات

جامعة سيد محمد بن عبد الله

س.ت: ٥٣٧٤١ ب.ض: ٧٥٦ / ٩٧٤ / ٢٢٧

~~بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ~~

### **البند الحادي عشر**

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

### **البند الثاني عشر**

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

### **البند الثالث عشر**

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

### **البند الرابع عشر**

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

### **البند الخامس عشر**

يلتزم الطرف الثاني بأخلاص محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاص الموقف على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

### **البند السادس عشر**

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو محل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

### **البند السابع عشر**

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

### **البند الثامن عشر**

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

### **البند التاسع عشر**

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪ ) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن تصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك باقدر الذي يتطلبها وحجم الزيادة أو النقص .

س.ت: ٥٣٧٣١ - ف.ض: ٣٣٧/٩٧٤/٧٥٦

### البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدفقات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيده سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدد على الطرف الأول .  
ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

### البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لأعمال الطرق والأعمال الصناعية تبدأ من تاريخ الاستلام الابتدائي للأعمال وحتى الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ (٢٠١٨) بشأن تنظيم التعاقدات دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عنبقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على آلية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

### البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزم .

### الطرف الثاني

### الطرف الأول

مؤسسة المصطفى للمقاولات " محمد سيد مصطفى حامد

المهيئة العامة للطرق والجسور

السيد / محمد سيد مصطفى حامد

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

مدير الشركة

رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور

